الفصل الثاني

الدراسات السابقة والإطار النظري

أ. قانون الإرث في الإسلام

١. مفهوم قانون الإرث الإسلامي

قانون الإرث الإسلامي هو الأحكام القانونية التي تنظِّم انتقال ملكية تركة المتوفَّى إلى ورثته الأحياء. وفي دراسة الفقه، يُعرف قانون الإرث بمصطلح «علم الفرائض»، وهو العلم الذي يبحث في تقسيم التركة وفقًا لحصص محدَّدة قرَّرتها الشريعة الإسلامية لكل وارث[١٤].

يُوضح السيد سابق أن قانون الإرث الإسلامي ينظِّم تقسيم الممتلكات المتروكة إلى المستحقين لها وفقًا لأحكام الشريعة.[١٥] ويتفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه وهبة الزحيلي حيث يُبيِّن أن قانون الإرث الإسلامي جزء من قانون الأسرة في الإسلام، وله أحكام ثابتة ومصدره مباشرة من القرآن الكريم والحديث النبوي، والهدف الأساسي منه تحقيق العدالة ومنع النزاعات بين الورثة[١٦].

وبالتالي، فإن قانون الإرث الإسلامي لا يقتصر على الجوانب التقنية لتقسيم التركة فحسب، بل يتضمن أيضًا قيم العدالة واليقين القانوني والمصلحة العامة. وهذه

---

[١٤] Amir Syarifuddin، *Hukum Kewarisan Islam* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٥، ص. ٥.

[١٥] فقه السنة ، ج ٣ ، ص. ٢٤٥.

[١٦] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨ (,ص. ١٣.

القيم في حياة المجتمع غالبًا ما تُفهَم وتُطبَّق بشكل متنوع، ومن ضمن السُّبل التي تُطبَّق بها آلية المشاورة والاتفاق المشترك مثل الصلح[١٧].

٢. الأساس القانوني للإرث في الإسلام

أ. القرآن الكريم

يُعَدُّ القرآن الكريم المصدر الرئيسي في تحديد أحكام الإرث في الإسلام. فقد وردت أحكام تقسيم الميراث بشكل واضح ومفصل، خاصة في سورة النساء. يؤكد الله سبحانه وتعالى أن لكل وارث، ذكرًا كان أو أنثى، حقًا في الميراث وفقًا للحصص المحددة. وذلك كما قال تعالى[١٨]:

{لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا}

معناه: للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، مما قل منه أو كثر، نصيبًا مفروضًا[١٩].

إضافة إلى ذلك، ورد تفصيل حصص الورثة بشكل أكثر دقة في سورة النساء الآيتين ١١ و١٢، حيث تنظمان نصيب الأطفال والوالدين وكذلك الزوج أو الزوجة.[٢٠]

---

[١٧] المواريث في الشريعة الإسلامية, محمد علي الصابوني ,(القاهرة: دار الصابوني، ٢٠٠٢)، ص. ٣٤.

[١٨] M. Quraish Shihab ، *Tafsir Al-Mishbah*، ج ٢(Jakarta: Lentera Hati) ، ٢٠٠٢، ص. ٣٣٧.

[١٩] وزارة الشؤون الدينية لجمهورية إندونيسيا، *Al-Qur'an dan Terjemahannya* (Jakarta: Lajnah Pentashihan *Mushaf Al-Qur'an*، ٢٠١٩، ص. ٧٨.

[٢٠] القرآن الكريم، سورة النساء (٤): ١١–١٢.

وتُظهر هذه الأحكام أن قانون الإرث الإسلامي له أساس معياري قوي وملزم للمسلمين.

ب. الحديث النبوي

إلى جانب القرآن الكريم، تُعَدُّ الأحاديث النبوية الشريفة أيضًا أساسًا قانونيًا في تنفيذ تقسيم الميراث. فالحديث يعمل كمفسر ومُعزِّز للأحكام التي وردت في القرآن. ومن الأحاديث التي تُعَدُّ مرجعًا رئيسيًا في قانون الإرث قول الرسول ﷺ[٢١]:

{أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ}

معناه: أعطوا الفرائض (حصص الإرث) لأصحابها، فما بقي فهو لأقرب رجل ذكر.

يُؤكد هذا الحديث أن تقسيم الميراث يجب أن يتم وفقًا لأحكام الفرائض، وبالتالي لا يجوز إهمال حقوق الورثة التي نصت عليها الشريعة الإسلامية[٢٢].

ت. الإجماع وآراء العلماء

يستمد قانون الإرث الإسلامي أيضًا أساسه من الإجماع، أي اتفاق العلماء على وجوب تطبيق أحكام الميراث الإسلامي على المسلمين. فقد أجمع العلماء على أن أحكام تقسيم الإرث المستمدة من القرآن الكريم والحديث النبوي هي أحكام ملزمة ويجب تنفيذها[٢٣].

---

[٢١] صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبويه، محمد بن إسماعيل البخاري , رقم الحديث ٦٧٣٢ (بيروت: دار ابن كثير، ٢٠٠٢)، ص. ١١٢٣.

[٢٢] *Hukum Kewarisan Islam* (Jakarta: Kencana), Amir Syarifuddin ، ٢٠١٥، ص. ١٨.

[٢٣] أحكام التركات والمواريث ,محمد أبو زهرة, (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨)، ص. ٢١.

ويوضح وهبة الزحيلي أن قانون الإرث الإسلامي جزء من قانون الأسرة في الإسلام، وله أحكام ثابتة ويهدف إلى تحقيق العدالة ومنع وقوع النزاعات بين الورثة.[٢٤] ويُشير إجماع العلماء هذا إلى أن قانون الإرث الإسلامي يتمتع بشرعية قوية، سواء من الناحية المعيارية أو العلمية.

٣. أسس قانون الميراث في الإسلام

يستند قانون الميراث في الإسلام إلى عدة أسس جوهرية تُشكِّل القاعدة في تنظيم وتنفيذ تقسيم التركة. وتهدف هذه الأسس إلى تحقيق العدالة، واليقين القانوني، والحفاظ على الانسجام في العلاقات الأسرية بعد وفاة المُوَرِّث[٢٥].

الأول: مبدأ الإجباري :وينص على أن انتقال التركة إلى الورثة يتم تلقائيًا وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، دون توقف على إرادة المُوَرِّث أو الورثة. وبناءً على هذا المبدأ، لا يمكن تعديل تقسيم الميراث بشكل أحادي، لأن نصيب كل وارث قد حدَّده الله سبحانه وتعالى[٢٦].

الثاني: مبدأ الثنائية :ويعني أن الشخص يمكنه أن يرث من جهة الأب ومن جهة الأم على السواء. ويُظهر هذا المبدأ أن الإسلام يعترف بعلاقات النسب من كلا الجانبين بشكل متوازن، فلا تقتصر حقوق الميراث على خط نسب واحد فقط[٢٧].

---

[٢٤] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨ ، ص. ٢٤٨.

[٢٥] Amir Syarifuddin ، *Hukum Kewarisan Islam* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٥، ص. ١٧

[٢٦] Mohammad Daud Ali ، *Hukum Islam* (Jakarta: RajaGrafindo Persada)، ٢٠٠٢، ص. ١٢٠–١٢٢.

[٢٧] Afdol ، *Penerapan Hukum Waris Secara Adil* (Surabaya: Erlangga University Press)، ٢٠١٣، ص. ٤٥–٤٧.

الثالث: مبدأ الفردية :أي أن كل وارث يحصل على نصيبه من التركة بشكل شخصي وفقًا للأحكام المحددة، وليس بشكل جماعي. ويؤكد هذا المبدأ أن حق الميراث هو حق شخصي لا يجوز لأي وارث آخر إبطاله[٢٨].

الرابع: مبدأ العدالة المتوازنة :وهو مبدأ ينظر إلى العدالة ليس على أنها مساواة عددية في النصيب دائمًا، بل على أنها ملاءمة بين الحق والواجب. فالاختلاف في النصيب بين الذكر والأنثى في قانون الميراث الإسلامي، على سبيل المثال، يُفهَم كشكل من أشكال العدالة التي تراعي المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية لكل منهما[٢٩].

٤. أحكام تقسيم الإرث وفق الفرائض

يُفصَّل تنظيم تقسيم الإرث في الإسلام في علم الفرائض، وهو فرع من فروع الفقه يختص بالحصص المُعَيَّنة للورثة. وهذا العلم مستمد مباشرة من القرآن الكريم والحديث النبوي وأقوال العلماء، ولذلك فهو ذو مكانة قوية في الشريعة الإسلامية.

إن وهبة الزحيلي بيّن أن الفرائض نظام لتقسيم الإرث يحدد بشكل واضح مَن له حق الميراث، وكم الحصة التي يحصل عليها، مثل النصف، والربع، والثمن، والثلثين، والثلث، أو السدس. وهذه الأحكام ثابتة ولا يمكن تعديلها إلا في حالات معينة يسمح بها الشرع[٣٠].

---

[٢٨] نفس المصدر، ص. ٤٨–٤٩.

الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٦ ، ص. ٣٥–٣٧.

[٣٠] نفس المصدر، ص. ٣٩–٤٢.

يتم تقسيم الإرث وفق الفرائض بعد الوفاء أولاً بالواجبات المتعلقة بالمورِّث، وهي: تجهيز الجنازة، وسداد الديون، وتنفيذ الوصية بحد أقصى ثلث التركة. وبعد ذلك، تُوَزَّع بقية التركة على الورثة وفقًا للأحكام المحددة[٣١].

وفي سياق القانون الوضعي الإندونيسي، تم استيعاب أحكام الفرائض هذه في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا، وخاصة من المادة ١٧١ إلى المادة ٢١٤. ويؤكد تجميع القانون الإسلامي أن توزيع الميراث للمسلمين يتم وفقًا للشريعة الإسلامية، مع إبقاء مجال للمشاورة ما دام لا يتعارض مع مبادئ الشريعة[٣٢].

وبالتالي، فإن أحكام تقسيم الإرث وفق الفرائض لا تعمل فقط كقواعد فنية لتقسيم المال، بل أيضًا كأداة للحفاظ على العدالة واليقين القانوني والنظام الاجتماعي في حياة الأسرة والمجتمع.

---

[٣١] Afdol ، *Penerapan Hukum Waris Secara Adil* (Surabaya: Erlangga University Press)، ٢٠١٣، ص. ٥٢–٥٤.

[٣٢] تعليمات رئيس الجمهورية الإندونيسية رقم ١ لسنة ١٩٩١ بشأن نشر قانون الأسرة الإسلامي(*Kompilasi Hukum Islam*) ، المواد ١٧١–٢١٤.

ب. مفهوم «االصلح» في تقسيم الميراث

١. تعريف االصلح

«االصلح» في تقسيم الميراث هو آلية لحل تقسيم التركة تتم من خلال اتفاق سلمي بين الورثة. وتضع هذه الآلية المشاورة والتراضي كأساس رئيسي لتحديد تقسيم المال، بحيث تكون القرارات المتخذة نتيجة اتفاق مشترك دون أي إكراه من أي طرف[٣٣].

في التطبيق العملي، يُجرَى «الصلح» بعد أن يعرف الورثة وحقوقهم بناءً على أحكام قانون الميراث الإسلامي. وبالتالي، فإن الاتفاق الذي يُتوصل إليه لا يهدف إلى إلغاء أحكام الميراث، بل هو محاولة للبحث عن شكل من أشكال التوزيع يُعتبر أكثر ملاءمة للظروف الأسرية والواقع الاجتماعي الذي يواجهونه[٣٤].

ويُبَيّن وجود «الصلح» أن قانون الميراث الإسلامي لا يركز فقط على توزيع المال بشكل معياري، بل يفتح أيضًا مجالاً للحلول التي تؤكد قيم العدالة والمصلحة والانسجام الأسري. ولذلك، كثيرًا ما يُفهَم «الصلح» كبديل مرن وسياقي لتوزيع الميراث، دون تجاهل المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية[٣٥].

---

[٣٣] Muhammad Abduh، "Penyelesaian Pembagian Warisan Tanpa Melalui Pengadilan Melalui Metode Tashaluh"، *Ahwaluna: Jurnal Hukum Keluarga Islam 4*، ع ١ (٢٠٢٤): ص. ٢٢–٢٤.

[٣٤] Hamdani، "Konsep Takharuj: Alternatif Pembagian Warisan"، Al-Hisab: Jurnal Ekonomi dan *Hukum Islam* (٢٠٢٠): ص. ٤٠–٤٢.

[٣٥] Khotifatul Defi Nofitasari، "Taṣāluḥ Sebagai Metode Pembagian Waris Perspektif Hukum Progresif"، *Ahwaluna: Jurnal Hukum Keluarga Islam (2024)*: ص. ٢٨–٣١.

٢. الأساس القانوني الصلح في الإسلام

الأساس القانوني لـ«الصلح» في الإسلام لم يُذكر صراحةً بمصطلح «الصلح» في نصوص القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية، ولكن جَوْهَرُه ومبادئه الأساسية لها أساس قوي في التعاليم الإسلامية. يقوم «الصلح» على قيم السلم والمشاورة والتراضي، وهي أمور يُستحب العمل بها في حل المسائل المتعلقة بالمعاملات، بما في ذلك تقسيم الميراث.

يُشجِّع القرآن الكريم المسلمين على حل المشكلات بالطرق السلمية ما دامت لا تحتوي على ظلم. وينعكس هذا المبدأ في قول الله تعالى :[٣٦]{وَالصُّلْحُ خَيْرٌ}

تشير هذه الآية إلى أن الحل عن طريق الصلح يُعَدُّ الطريق الأفضل، بما في ذلك في قضايا الأسرة والممتلكات. بالإضافة إلى ذلك، يُؤكد القرآن الكريم على أهمية المشاورة في اتخاذ القرارات، كما في قول الله تعالى[٣٧]:

{وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ}

---

[٣٦] وزارة الشؤون الدينية لجمهورية إندونيسيا، *Al-Qur'an dan Terjemahannya* (Jakarta: Lajnah Pentashihan *Mushaf Al-Qur'an)*، ٢٠١٩، سورة النساء [٤]: ١٢٨.

[٣٧] نفس المصدر، سورة الشورى [٤٢]: ٣٨.

في سياق الإرث، يُصبح مبدأ المشاورة هذا قاعدةً لجواز «الصلح»، طالما تم بعد معرفة حقوق الورثة بوضوح. أي أن «الصلح» لا يُقصد به إلغاء أحكام الفرائض، بل هو شكل من أشكال الاتفاق الناشئ عن وعي الورثة وتراضيهم.

إلى جانب القرآن الكريم، يمكن إيجاد شرعية «الصلح» أيضًا في الفقه من خلال مفهومي الصلح والتخارج. وقد أوضح حمداني أن التخارج يُعَدُّ شكلاً من أشكال الاتفاق السلمي في تقسيم الإرث المباح شرعًا، لأنه من عقود المعاملات الصحيحة، طالما لا يتعارض مع مبدأ العدالة ولا يحتوي على عنصر الإكراه.[٣٨] وتُعزِّز هذه الرؤية وجهة نظر حمزاوي الذي أشار إلى أن «الصلح» يُصبح حلاً شرعيًا في تقسيم الإرث عندما يكون تطبيق الفرائض بشكل جامد محتملاً أن يُثير نزاعًا عائليًا[٣٩].

وبالتالي، فإن الأساس القانوني لـ«الصلح» في الإسلام مُسْتَنِد إلى المبادئ العامة للشريعة التي تؤكد على السلم والمشاورة والمصلحة. فطالما أن «الصلح» يتم بشكل طوعي وعادل ولا يتعارض مع الأحكام الأساسية لقانون الإرث الإسلامي، فإن هذه الممارسة مقبولة فقهيًا وذات صلة بالحياة الاجتماعية للمجتمع.

---

[٣٨] Hamdani، "Konsep Takharuj: Alternatif Pembagian Warisan"، *Al-Hisab: Jurnal Ekonomi dan Hukum Islam* (٢٠٢٠): ص. ٤١–٤٣.

[٣٩] M. A. Hamzawi، "Takharruj: Solusi Syar'i Pembagian Waris Secara Damai"، *Inovatif: Jurnal Ilmiah* (٢٠٢٣): ص. ١٦–١٨.

٣. أشكال «الصلح» في تقسيم الميراث

في ممارسة تقسيم الميراث، يمكن تنفيذ «الصلح» بأشكال مختلفة تتطور في المجتمع. وهذه الأشكال هي نتيجة اتفاق الورثة الذي يستند إلى المشاورة والتراضي، وكذلك إلى مراعاة مصلحة الأسرة. وعلى الرغم من اختلاف أشكال التنفيذ، فإنها جميعًا تنطلق من الاعتراف بحق كل وارث كما هو محدد في قانون الميراث الإسلامي. ويُظهر هذا المفهوم أن تسوية الميراث في الإسلام لا تركز فقط على الجانب المعياري المحض، بل تراعي أيضًا تحقيق السلام والوئام الاجتماعي بين أفراد الأسرة[٤٠].

أ. التنازل عن حق الإرث من قبل أحد الورثة

أحد أشكال «الصلح» هو التنازل عن حق الإرث من قبل أحد الورثة، سواء كان التنازل كاملاً أو جزئيًا، لصالح الورثة الآخرين. يتم هذا التنازل طواعية دون أي إكراه، وعادةً ما يكون مدفوعًا باعتبارات معينة، مثل الحالة الاقتصادية لوارث آخر يحتاج إلى المساعدة، أو من أجل الحفاظ على الانسجام الأسري. من منظور الفقه، يُعتبر هذا النوع من التنازل مشروعًا ما دام يتم على أساس الرضا ولا يسبب ظلمًا لطرف آخر. أوضح وهبة الزحيلي أن الصلح في تقسيم الإرث جائز إذا تم بعد أن

---

[٤٠] Abdul Manan، *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam di Indonesia* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٧، ص. ١٥١.

يعرف كل وارث حقه ويوافق عليه بوعي. [٤١]وقد أبدى رأيًا مشابهًا السيد سابق مؤكدًا أن تراضي الأطراف هو الشرط الأساسي لصحة الاتفاق في تقسيم الميراث[٤٢].

ب. تقسيم الإرث المخالف لأحكام الفرائض

شكل آخر من أشكال «الصلح» هو تقسيم التركة الذي لا يتبع بالكامل أحكام الفرائض كما هو منصوص عليه في قانون الميراث الإسلامي. يتم هذا التقسيم بناءً على اتفاق جميع الورثة بعد أن يعرف كل منهم حقه وفقًا للشريعة. وبذلك، فإن تغيير نسب التقسيم ليس بهدف إلغاء أحكام الميراث الإسلامي، بل هو شكل من أشكال التكيف من أجل المصلحة المشتركة. في الفقه، يُعتبر مثل هذا الاتفاق مشروعًا ما دام لا يحتوي على عناصر الإكراه أو الظلم.[٤٣] ووفقًا لأمير شرف الدين، فإن ممارسة المشاورة في تقسيم الميراث غالبًا ما تحدث في المجتمع المسلم الإندونيسي كشكل من أشكال التكيف الاجتماعي للحفاظ على العلاقات الأسرية.[٤٤] وهذا يُظهر أن تطبيق قانون الميراث في المجتمع لا يكون دائمًا نصيًا، بل يتأثر أيضًا بالثقافة القانونية المتطورة[٤٥]

---

[٤١] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨ , ص. ٢٦١.

[٤٢] فقه السنة، ج ٣ ، ص. ٣٠٢.

[٤٣] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٦، ص. ٤١٧.

[٤٤] Amir Syarifuddin ، *Hukum Kewarisan Islam* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٥، ص. ٢٩٥.

[٤٥] Lawrence M. Friedman ، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation)، ١٩٧٥، ص. ١٥.

ت. تحويل التركة إلى أحد الورثة

يمكن أيضًا إجراء «الصلح» من خلال تحويل كامل التركة أو جزء منها إلى أحد الورثة بموافقة باقي الورثة. وعادةً ما يستند هذا التحويل إلى اتفاق مشترك، وذلك مثلاً لأسباب تتعلق بسهولة إدارة الممتلكات أو بقدرة وارث معين على تدبير أصول الأسرة. وفي الممارسة العملية، غالبًا ما يصاحب هذا التحويل تقديم تعويض كبديل عن حقوق الورثة الآخرين التي تم التنازل عنها.[٤٦] يوضح أحمد رفيق أن هذا النوع من التسوية يمكن قبوله شرعًا طالما وافق عليه جميع الورثة ولم يكن هناك انتزاع للحق من طرف واحد.[٤٧] وبالتالي، يظل مبدأ التراضي هو الأساس الرئيسي في تنفيذ «الصلح.«

ث. تقسيم التركة من خلال المشاورة العائلية

يُعَدُّ تقسيم التركة عن طريق المشاورة العائلية شكلاً من أشكال «الصلح» الأكثر شيوعًا في الممارسة الاجتماعية للمجتمع. ففي هذا الشكل، يجتمع الورثة معًا لمناقشة تقسيم التركة، مع التركيز على الحوار والتفاهم المتبادل والتوافق الجماعي. ويُختار التشاور كوسيلة لحل النزاع؛ لتجنب الصراع والحفاظ على العلاقات الأسرية في حالة من الانسجام. ويُظهر هذا الأسلوب أن تقسيم الميراث ليس مجرد مسألة قانونية، بل يتعلق أيضًا بالقيم الاجتماعية والأسرية. [٤٨]ويشير سورجونو سوكانتو إلى أن

---

[٤٦] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٦، ص. ٤١٨.

[٤٧] Ahmad Rofiq ، *Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٣، ص. ٣٧٩.

[٤٨] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٦، ص. ٤١٩.

القانون في المجتمع لا يمكن فصله عن القيم الاجتماعية وأنماط العلاقات التي تعيش داخل المجتمع.[٤٩] وتُعزِّز هذه الرؤية أن ممارسة «الصلح» تنشأ من الحاجة الاجتماعية للمجتمع في الحفاظ على استقرار العلاقات الأسرية.

ج. تأجيل تقسيم التركة بناءً على اتفاق

في ظروف معينة، يمكن للورثة الاتفاق على تأجيل تقسيم التركة مؤقتًا. وعادةً ما يتم هذا التأجيل لأسباب تتعلق بالمصلحة المشتركة، مثل الحفاظ على استمرارية أعمال الأسرة، أو انتظار الظروف الاقتصادية الأكثر استقرارًا، أو مراعاة استعداد الورثة. وفي الفقه، يُسمح بتأجيل تقسيم الميراث طالما كان مبنيًا على موافقة جميع الورثة ولا يضر بأي طرف معين[٥٠].

٤. الفرق بين «الصلح» وتقسيم الميراث وفق الفرائض

تقسيم الميراث في الإسلام مُنظَّم بشكل واضح عبر نظام الفرائض، وهو الأحكام المتعلقة بتقسيم التركة المستمدة من القرآن الكريم والحديث النبوي. يُحدِّد هذا النظام حصة كل وارث بشكل مقطوع به، مثل حصة الابن، والوالدين، والزوجين، مما يوفر اليقين القانوني في تقسيم الميراث. لذلك، يُفهم الفرائض على أنها شكل من أشكال تقسيم

[٤٩] Soerjono Soekanto ، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١١٢

[٥٠] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨ ، ص. ٢٦٥.

الميراث ذو طابع معياري وملزم للمسلمين.[٥١] وتُظهر هذه الأحكام أن قانون الميراث الإسلامي له طابع حازم، لأن حصص الورثة محدَّدة مباشرة من الشريعة[٥٢].

على عكس الفرائض، فإن «الصلح» هو آلية لتقسيم الميراث تتم بناءً على اتفاق الورثة من خلال المشاورة. يُتيح «الصلح» مجالاً من المرونة للورثة لتحديد تقسيم التركة وفقًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الأسرية القائمة. ومع ذلك، فإن «الصلح» لا يُقصد به تجاهل أحكام الفرائض، بل يُمارس بعد أن يعرف كل وارث حقه كما هو محدد في قانون الميراث الإسلامي.[٥٣] ووفقًا لوهبة الزحيلي، يُسمح بالصلح في تقسيم الميراث ما دام يتم على أساس التراضي ولا يسلب حق الآخرين بشكل جائر[٥٤].

من حيث الإجراءات القانونية، يمكن تنفيذ تقسيم الميراث وفق الفرائض مباشرة بناءً على أحكام الشريعة دون الحاجة إلى موافقة جميع الورثة. وعلى العكس من ذلك، لا يمكن إجراء «الصلح» إلا إذا كانت هناك موافقة ورضا من جميع الأطراف المستحقة. وبذلك، فإن «الصلح» ليس إلزاميًا ولا يمكن تطبيقه بشكل أحادي.[٥٥] وتُظهر هذه الفروق أن الفرائض تركز أكثر على جانب اليقين القانوني، بينما يركز «الصلح» أكثر على الاتفاق والوئام الأسري[٥٦].

---

[٥١] فقه السنة، ج ٣ ، ص. ٢٨٦.

[٥٢] M. Quraish Shihab ، *Tafsir Al-Mishbah*، ج ٢ (Jakarta: Lentera Hati) ، ٢٠٠٢، ص. ٤١١.

[٥٣] Amir Syarifuddin ، *Hukum Kewarisan Islam* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٥، ص. ٢٩٧.

[٥٤] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨ ، ص. ٢٦١.

[٥٥] Ahmad Rofiq ، *Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٣، ص. ٣٨١.

[٥٦] Lawrence M. Friedman ، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation)، ١٩٧٥، ص. ١٦.

ومن منظور علم الاجتماع القانوني، تُظهر هذه الأنواع من التسويات وجود علاقة بين القواعد القانونية والحاجة الاجتماعية للمجتمع في الحفاظ على استقرار العلاقات الأسرية. وفي سياق القانون الوضعي في إندونيسيا، تم استيعاب أحكام تقسيم الميراث الإسلامي في جمع الأحكام الإسلامية بإندونيسيا وينظم تقسيم الميراث استنادًا إلى مبدأ الفرائض، لكن في الممارسة العملية غالبًا ما يختار المجتمع حل النزاعات من خلال المشاورة الأسرية. وتُظهر هذه الممارسة وجود ديناميكية بين القواعد القانونية والواقع الاجتماعي للمجتمع المسلم في إندونيسيا، حيث يُفهم «الصلح» كخيار لتقسيم الميراث يُعتبر أكثر تكيفًا وسياقية[٥٧] .ووفقًا لسورجونو سوكانتو، فإن نفاذ القانون في المجتمع يتأثر بشدة بمدى توافق القواعد القانونية مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.[٥٨]

وبالتالي، يكمن الفرق بين «الصلح» وتقسيم الميراث وفق الفرائض في أساس تحديد التقسيم وعملية تنفيذه. فالفرائض تعمل كأساس معياري لتقسيم الميراث في الإسلام، بينما يُصبح «الصلح» فضاءً للمشاورة يتيح تكييف تقسيم الميراث مع الظروف الاجتماعية للمجتمع، ما دام لا يتعارض مع مبادئ العدالة والشريعة الإسلامية[٥٩].

---

[٥٧] Abdurrahman، *Kompilasi Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Akademika Pressindo)، ٢٠١٠، ص. ١٢٣.

[٥٨] Soerjono Soekanto، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١١٠.

[٥٩] Abdul Manan، *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam di Indonesia* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٧، ص. ١٥٨.

٥. شروط صحة «الصلح» في منظور الفقه

لا يمكن إجراء «الصلح» في تقسيم الميراث بحرية دون ضوابط، بل يجب أن يستوفي شروطًا معينة لكي يُعتبر صحيحًا وفقًا للشريعة الإسلامية. وتهدف هذه الشروط إلى ضمان أن يكون الاتفاق الناتج متوافقًا مع مبدأ العدالة وألا يُحدِث ظلمًا لأحد الأطراف. ومن منظور الفقه، هناك عدة شروط أساسية يجب استيفاؤها عند تنفيذ «الصلح[٦٠].«

أ. معرفة حقوق الورثة وفق الفرائض

الشرط الأساسي لصحة «الصلح» هو أن يكون الورثة قد عرفوا وفهموا وحقوقهم وفقًا لأحكام الفرائض. وتُعَدُّ هذه المعرفة أساسًا لضمان أن يكون الاتفاق الذي يتم التوصل إليه عن وعي تام، وليس نتيجة جهل أو سوء فهم. فبمعرفة كل وارث لحقه مسبقًا، يُنظَر إلى التنازل عن الحقوق أو نقلها في «الصلح» على أنه اختيار يتم طواعية. وقد أوضح وهبة الزحيلي أن الصلح في تقسيم الإرث لا يمكن قبوله إلا إذا كان كل وارث يفهم حقه بوضوح قبل إجراء الاتفاق[٦١].

ب. وجود التراضي والاتفاق بين جميع الورثة

لا يُعتبر «الصلح» صحيحًا إلا إذا تم على أساس رضا جميع الورثة المستحقين. ويجب ألا يوجد أي عنصر إكراه أو ضغط أو تهديد من أي طرف. وينبغي أن ينشأ هذا الاتفاق من الإرادة الحرة للورثة نتيجة المشاورة العائلية. فإذا كان هناك وارث

---

[٦٠] نفس المصدر، ص. ١٥٤.

[٦١] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٦ ، ص. ٢٦٢.

لا يوافق أو يُجبر على قبول الاتفاق، فإن هذا «الصلح» لا يستوفي شروط الصحة وفقًا للفقه.[٦٢] ويؤكد السيد سابق أن كل شكل من أشكال الصلح في المعاملات يجب أن يقوم على تراضي الأطراف (التراضِي) لكي يكون له قوة قانونية[٦٣].

ت. عدم احتواء الاتفاق على ظلم أو غش

من شروط صحة «الصلح» أيضًا ألا يحتوي الاتفاق على عناصر ظلم أو غش أو تلاعب يضر بأحد الأطراف. يجب أن يظل التقسيم المتفق عليه يعكس قيم العدالة والمصلحة العامة، حتى لو لم يكن مطابقًا لأحكام الفرائض. وبذلك، لا يجوز استخدام «الصلح» كوسيلة لإلغاء حقوق بعض الورثة بشكل غير عادل.[٦٤] ويوضح عبد المنان أن مبدأ العدالة في قانون الميراث الإسلامي يجب أن يُحافظ عليه، حتى ولو تمت التسوية عن طريق المشاورة والاتفاق العائلي[٦٥].

ث. وضوح موضوع الاتفاق وإمكانية تسليمه

في «الصلح»، يجب أن تكون أموال التركة التي هي محل الاتفاق واضحة من حيث نوعها وقيمتها. وهذا الوضوح مهم حتى لا تنشأ نزاعات في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المال قابلاً للتسليم إلى الطرف المستحق وفقًا للاتفاق الذي

---

[٦٢] Mohammad Daud Ali، *Hukum Islam* (Jakarta: RajaGrafindo Persada)، ٢٠٠٢، ص. ٢٩٧–٢٩٨.

[٦٣] فقه السنة، ج ٣، ص. ٣٠٥.

[٦٤] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٦ ، ص. ٤١٧.

[٦٥] Abdul Manan، *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam di Indonesia* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٧، ص. ١٥٦.

تم التوصل إليه. وتتوافق هذه الأحكام مع المبدأ العام للعقد في فقه المعاملات، الذي يشترط وجود وضوح للعقد على المَعْقُودِ عَلَيْهِ[٦٦].

ج. وجوب تنفيذه بعد وفاة المُوَرِّث

لا يمكن إجراء «الصلح» في تقسيم الميراث إلا بعد وفاة المُوَرِّث، وتحول الممتلكات المتروكة إلى تركة تنتقل إلى الورثة. فالاتفاقات التي تتم قبل وفاة المُوَرِّث لا تدخل في باب «الصلح» في الإرث، بل تدخل في نطاق الهبة أو الوصية. ولذلك، فإن وقت تنفيذ «الصلح» يُعَدُّ من الشروط المهمة لتحديد صحته. [٦٧]ويوضح أحمد رفيق أن حق الإرث لا يظهر إلا بعد وفاة المُوَرِّث، وبالتالي فإن تقسيم الميراث قبل الوفاة لا يمكن اعتباره من أحكام الإرث[٦٨]

ح. مفهوم العدالة في تقسيم الإرث

تُعَدُّ العدالة أحد المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية، بما في ذلك في تنظيم تقسيم الميراث. ففي قانون الميراث الإسلامي، لا يُفهم العدل دائمًا على أنه المساواة العددية في الحصص بين الورثة، بل هو التوازن بين الحقوق والمسؤوليات لكل طرف. ولذلك، يستند تقسيم الميراث في الإسلام إلى مراعاة الروابط الأسرية، والمسؤولية الاجتماعية، ومصلحة الأسرة بشكل عام[٦٩].

---

[٦٦] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٤، ص. ٢٩١.

[٦٧] Muchsin ، *Hukum Islam dalam Perspektif dan Prospektif* (Surabaya: Yayasan Al-Ikhlas)، ٢٠٠٣، ص. ١٤٥–١٤٦.

[٦٨] Ahmad Rofiq ، *Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٣، ص. ٣٥٥.

[٦٩] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨ ، ص. ٣٥–٣٧.

من منظور الشريعة الإسلامية، يتجلى مفهوم العدالة في تقسيم الميراث في أحكام الفرائض التي ورد تفصيلها في القرآن الكريم والأحاديث النبوية. وتُظهر هذه الأحكام أن لكل وارث حقًا معينًا، يُحدد بناءً على موقعه ومسؤولياته. فالفرق في الحصة بين الذكر والأنثى، على سبيل المثال، يُفهم كشكل من أشكال العدالة المتوازنة، لأنه يراعي المسؤولية الاقتصادية الأكبر للذكور في الأسرة[٧٠].

ويوضح أمير شرف الدين أن العدالة في قانون الميراث الإسلامي هي عدالة نسبية، أي أنها تمنح الحق لكل وارث وفقًا لمكانته وواجبه. وبالتالي، فإن العدالة في قانون الميراث الإسلامي لا تُقاس دائمًا بالمساواة العددية في النصيب، بل بمدى مطابقة الحق المعطى للمسؤولية التي يتحملها كل وارث[٧١].

ومع ذلك، في الممارسة الاجتماعية، كثيرًا ما يُفهم مفهوم العدالة بطريقة أكثر سياقية، ويتأثر بالظروف الاجتماعية للأسرة. فبعض الناس يرون أن تقسيم الإرث العادل لا يجب بالضرورة أن يتبع التقسيم الرياضي وفقًا لأحكام الفرائض، بل يمكن تعديله وفقًا للاحتياجات والمساهمات أو الحالة الاقتصادية لكل وارث. ففي بعض الحالات، يُعتبر الورثة الذين اعتنوا بالوالدين طوال حياتهم، أو ساهموا في اقتصاد

---

[٧٠] M. Quraish Shihab ، *Tafsir Al-Mishbah*، ج ٢(Jakarta: Lentera Hati) ، ٢٠٠٢، ص. ٤١١.

[٧١] Amir Syarifuddin ، *Hukum Kewarisan Islam* (Jakarta: Kencana) ، ٢٠١٥، ص. ٢٥–٢٧.

الأسرة، أو لديهم حالة اقتصادية أضعف، أحق بحصة أكبر بناءً على نتائج المشاورة الأسرية[٧٢].

وتشير هذه النظرة إلى أن المجتمع لا يفسر العدالة بشكل معياري فقط، بل أيضًا بناءً على قيم المنفعة والوئام الأسري. ومن منظور علم الاجتماع القانوني، تُظهر هذه الحالة وجود علاقة بين القانون وثقافة القانون لدى المجتمع. ويوضح لورنس م. فريدمان أن الثقافة القانونية تؤثر في الطريقة التي يفهم بها المجتمع القانون ويطبقه ويكيفه مع الواقع الاجتماعي الذي يواجهه[٧٣].

في ممارسة تقسيم الإرث، غالبًا ما تكون مراعاة الحفاظ على الوئام الأسري سببًا رئيسيًا يدفع المجتمع إلى اختيار طريق المشاورة والتوافق. فالمجتمع يميل إلى تجنب التقسيم الذي قد يُثير نزاعًا عائليًا، حتى لو كان ذلك التقسيم من الناحية المعيارية منظمًا وفق أحكام الفرائض. ولذلك، فإن مفهوم العدالة في المجتمع يتطور ليشمل ليس فقط العدالة القانونية، بل أيضًا العدالة الاجتماعية التي تراعي العلاقات الأسرية والاستقرار الاجتماعي والسلام بين الورثة[٧٤].

وبذلك، يمكن فهم مفهوم العدالة في تقسيم الميراث من منظورين :أولاً، العدالة المعيارية التي تستند إلى أحكام الفرائض كقاعدة ثابتة في القانون

---

[٧٢] Abdul Manan، *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam di Indonesia* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٧، ص. ١٥٨.

[٧٣] Lawrence M. Friedman، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation)، ١٩٧٥، ص. ١٥.

[٧٤] Soerjono Soekanto، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١١٢.

الإسلامي .وثانيًا، العدالة الاجتماعية التي تتطور في المجتمع بناءً على اعتبارات الظروف الأسرية والعلاقات الاجتماعية والمصلحة المشتركة. وهذه الاختلافات في وجهات النظر حول العدالة تدفع في الممارسة العملية بعض الناس إلى اختيار آلية «الصلح» كبديل لتقسيم الميراث، لأنه يُعتبر أكثر ملاءمة لاحتياجات الأسرة وواقعها الاجتماعي.

ث. علم الاجتماع القانوني

١ . مفهوم علم الاجتماع القانوني

علم الاجتماع القانوني هو فرع من فروع العلم يدرس القانون ليس فقط كمجموعة من القواعد المكتوبة، بل أيضًا كظاهرة اجتماعية حية ومتطورة في المجتمع. ويُركز علم الاجتماع القانوني على العلاقة المتبادلة بين القانون والمجتمع، بما في ذلك كيفية فهم القانون وتطبيقه، وكذلك تأثره بالقيم الاجتماعية والثقافية والبنيات الاجتماعية القائمة.

وفقًا لسورجونو سوكانتو، فإن علم الاجتماع القانوني هو العلم الذي يدرس العلاقة بين القانون والظواهر الاجتماعية الأخرى بشكل تجريبي. فالقانون في هذا المنظور لا يُنظر إليه فقط كقاعدة معيارية، بل كجزء من الحياة الاجتماعية المتأثرة بسلوكيات المجتمع. ولذلك، فإن نفاذ القانون لا يعتمد فقط على قوة القواعد المكتوبة، بل أيضًا على مستوى وعي المجتمع والتزامه بهذا القانون[٧٥].

[٧٥] Soerjono Soekanto ، *Sosiologi Hukum: Suatu Pengantar* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١٢

كما أكد يوجين إيرليش أن القانون الحقيقي الذي يعيش في المجتمع هو «القانون الحي « *(living law)*، أي القانون الذي ينشأ ويتطور من العادات والممارسات الاجتماعية واحتياجات المجتمع نفسه. فوفقًا لإيرليش، غالبًا لا يعكس القانون المكتوب الواقع الاجتماعي بشكل كامل، لذا يمكن للمجتمع في الممارسة العملية أن يطور آليات قانونية خاصة به يُعتقد أنها أكثر ملاءمة لظروفهم[٧٦].

في هذا السياق، يسعى علم الاجتماع القانوني إلى فهم كيفية تفاعل القانون الرسمي مع القانون الحي في المجتمع. وتصبح مقاربة علم الاجتماع القانوني مهمة لرؤية الممارسات القانونية التي تتطور خارج الآليات الرسمية، بما في ذلك فيما يتعلق بتقسيم الميراث. فعلى سبيل المثال، يمكن فهم ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث كشكل من أشكال القانون الحي الذي ينشأ من حاجة المجتمع إلى الحفاظ على الانسجام الأسري وتجنب النزاعات[٧٧].

وبالتالي، فإن علم الاجتماع القانوني لا يُقَوِّم صحة أو خطأ ممارسة ما بناءً على القاعدة الرسمية، بل يركز على كيفية عمل تلك الممارسة بالفعل في الحياة الاجتماعية للمجتمع. ومن منظور منهجي، يضع علم الاجتماع القانوني القانون كظاهرة اجتماعية يمكن ملاحظتها من خلال سلوك الإنسان في الحياة اليومية. لذلك، فإن تركيزه الأساسي هو الواقع الاجتماعي للقانون، وليس صحته المعيارية. كما أن هذا النهج يميز بوضوح بين الدراسة القانونية المعيارية

---

[٧٦] Eugen Ehrlich، *Fundamental Principles of the Sociology of Law*، trans. Walter L. Moll (Cambridge, MA: Harvard University Press)، ١٩٣٦)، ص. ٤٩٣.

[٧٧] Lawrence M. Friedman، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation، ١٩٧٥)، ص. ١٥.

التي تقيم القانون من جهة «الصواب أو الخطأ»، والدراسة الاجتماعية التي تنظر إلى القانون من جهة «كيف يعمل القانون في المجتمع[٧٨].«

٢. القانون كظاهرة اجتماعية

القانون من منظور علم الاجتماع لا يُفهم فقط باعتباره مجموعة من القواعد المكتوبة ذات الطابع المعياري، بل كجزء من الحياة الاجتماعية للمجتمع. فالقانون ينشأ ويتطور جنبًا إلى جنب مع الديناميكيات الاجتماعية والثقافية والقيم الحية في المجتمع. ولذلك، فإن نفاذ القانون لا يتحدد فقط بقوة القواعد القانونية نفسها، بل أيضًا بقبول المجتمع له وتطبيقه في الحياة اليومية.

يُوضح سورجونو سوكانتو أن القانون هو أحد المؤسسات الاجتماعية التي تُستخدم لتنظيم سلوك الإنسان في المجتمع. وبصفته مؤسسة اجتماعية، لا يمكن فصل القانون عن العوامل الاجتماعية التي تؤثر فيه، مثل البنية الاجتماعية، والعادات، والقيم، ومستوى الوعي القانوني لدى المجتمع. ففي هذا السياق، يمكن للقانون أن يعمل بشكل فعال إذا كانت القواعد القانونية متوافقة مع القيم التي يتبناها المجتمع[٧٩].

وهذا الرأي يتوافق مع فكر يوجين إيرليش الذي يؤكد أن القانون الذي يعيش حقًا في المجتمع هو القانون الذي ينشأ من الممارسة الاجتماعية (القانون الحي). فوفقًا لإيرليش، على

---

[٧٨] Satjipto Rahardjo، *Sosiologi Hukum: Perkembangan, Metode dan Pilihan Masalah* (Yogyakarta: Genta Publishing)، ٢٠١٠، ص. ٧.

[٧٩] Soerjono Soekanto، *Sosiologi Hukum: Suatu Pengantar* (Jakarta: Rajawali Pers، ٢٠١٠، ص. ١٤–١٦.

الرغم من أن القانون المكتوب له مكانة رسمية، إلا أن المجتمع في الواقع غالبًا ما يلتزم بالقواعد التي تنبع من العادات والاتفاقيات الاجتماعية. وبالتالي، فإن القانون كظاهرة اجتماعية لا يتطابق دائمًا مع القانون المكتوب، بل يشمل أيضًا المعايير غير المكتوبة التي يعترف بها المجتمع ويطبقها[٨٠].

كما تُعزِّز هذه النظرة وجهة نظر روسكو باوند الذي صرَّح بأن القانون يعمل كأداة للهندسة الاجتماعية*(a tool of social engineering)* ، أي وسيلة لتشكيل وتوجيه الحياة الاجتماعية للمجتمع. فمن هذا المنظور، لا يقتصر دور القانون على الحفاظ على النظام فحسب، بل يشمل أيضًا التكيف مع تطور الاحتياجات والتغيرات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع[٨١].

وفي الحياة الاجتماعية، يمكن ملاحظة القانون كظاهرة اجتماعية من خلال طريقة المجتمع في حل مختلف القضايا القانونية، بما في ذلك تقسيم الميراث. فعندما يُنظر إلى الأحكام القانونية المكتوبة على أنها غير مناسبة للظروف الاجتماعية أو يحتمل أن تسبب نزاعًا، يميل المجتمع إلى البحث عن بدائل حل أكثر تكيفًا. وتُعَدُّ ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث أحد الأمثلة على كيفية تطوير المجتمع لآليات حل قانونية تستند إلى الاتفاق والمشاورة، مما يعكس القانون كظاهرة اجتماعية.

---

[٨٠] Eugen Ehrlich ، *Fundamental Principles of the Sociology of Law*، trans. Walter L. Moll (Cambridge, MA: Harvard University Press، ١٩٣٦)، ص. ٤٩٣.

[٨١] Roscoe Pound ، *An Introduction to the Philosophy of Law* (New Haven: Yale University Press، ١٩٢٢)، ص. ٤٧.

ففي الواقع الاجتماعي، القانون ليس ثابتًا، بل ديناميكي ويتفاعل دائمًا مع الواقع الاجتماعي. وهذه المقاربة مهمة في هذا البحث لتحليل ممارسة «الصلح» كشكل من أشكال تطبيق القانون الحي في مجتمع المسلمين بقرية «بيربيك» بمنطقة «وارو» بمقاطعة «سيدوارجو».

وفي سياق تقسيم الميراث، عندما لا تتماشى الأحكام القانونية المكتوبة تمامًا مع الظروف الاجتماعية أو يحتمل أن تسبب نزاعًا في العلاقات الأسرية، يميل المجتمع إلى تطوير آليات حل بديلة أكثر تكيفًا مع احتياجاتهم الاجتماعية. وتُعتبر ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث صورة واقعية لكيفية عمل القانون كظاهرة اجتماعية من خلال الاتفاق والمشاورات العائلية التي تهدف إلى الحفاظ على الانسجام واستقرار العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع[٨٢].

٣. نظرية القانون الحي في المجتمع*(Living Law)*

نظرية القانون الحي في المجتمع هي مفهوم يوضح أن القانون لا يقتصر فقط على القواعد المكتوبة التي تضعها الدولة، بل يشمل أيضًا الأعراف التي تنمو وتتطور وتُطبَّق في الحياة الاجتماعية للمجتمع. وتضع هذه النظرية الممارسات الاجتماعية والعادات والاتفاقات المجتمعية كجزء من الواقع القانوني الذي يتمتع بقوة ملزمة خاصة به.

وقد ذكر يوجين إيرليش، مبتكر مفهوم القانون الحي، أن القانون الفعلي الذي يسري في المجتمع هو القانون الذي يعيش في العلاقات الاجتماعية اليومية. ووفقًا له، فإن القانون

---

[٨٢] Satjipto Rahardjo ، *Sosiologi Hukum: Perkembangan, Metode dan Pilihan Masalah* (Yogyakarta: Genta Publishing)، ٢٠١٠، ص. ٢٥.

المكتوب غالبًا ما يتأخر عن التطورات الاجتماعية، ولذلك يشكِّل المجتمع قواعد وآليات خاصة به تُعتبر أكثر ملاءمة لاحتياجاته. لذا، لفهم القانون بشكل كامل، ينبغي النظر إلى كيفية تطبيقه في الواقع الاجتماعي، وليس فقط كيفية صياغته في اللوائح المكتوبة[٨٣].

وفي السياق الإندونيسي، يوضح سورجونو سوكانتو أن نفاذ القانون يتأثر بشكل كبير بمستوى الوعي القانوني لدى المجتمع. فالقانون سيكون فعالاً إذا كانت المعايير القانونية متماشية مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع. وإذا حدثت فجوة بين القانون المكتوب والواقع الاجتماعي، فإن المجتمع يميل إلى تطوير أساليب تسوية خاصة به تُعتبر أكثر عدلاً وقبولاً اجتماعيًا[٨٤].

وهذا الرأي يتوافق أيضًا مع فكر أ. شوماد الذي يذكر أن الشريعة الإسلامية في ممارستها تخضع لعملية تقعيد وتكيف عند تطبيقها في حياة المجتمع. فالشريعة الإسلامية لا تُفهم فقط كنصوص معيارية، بل كنظام من القيم يتفاعل مع ثقافة المجتمع وبنيته الاجتماعية. وتؤدي هذه العملية إلى ظهور ممارسات قانونية مختلفة متجذرة جوهريًا في القيم الشرعية، وإن لم تتجسد دائمًا في شكل قانون رسمي[٨٥].

---

[٨٣] Eugen Ehrlich ، *Fundamental Principles of the Sociology of Law*، terj. Walter L. Moll (Cambridge: Harvard University Press)، ١٩٣٦، ص. ٦١–٦٧.

[٨٤] Soerjono Soekanto ، *Sosiologi Hukum: Suatu Pengantar* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٠، ص. ١١٠.

[٨٥] A. Shomad ، *Hukum Islam: Penormaan Prinsip Syariah dalam Hukum Indonesia* (Jakarta: Kencana Prenada Media)، ٢٠١٧(، ص. ٨٧–٨٩.

بعد ذلك، أكد محمد داود علي أنه في حياة المجتمع المسلم، غالبًا ما يُطبق القانون الإسلامي من خلال آليات اجتماعية مثل المشاورة والاتفاق العائلي. وتُظهر هذه الممارسات أن القانون الإسلامي لا يُطبق دائمًا بشكل صارم استنادًا إلى النص، بل يأخذ أيضًا في الاعتبار الظروف الاجتماعية والمصلحة العامة. وبالتالي، يمكن فهم الممارسات القانونية المتطورة في المجتمع على أنها تجسيد للقانون الحي[٨٦].

ومن منظور علم الاجتماع القانوني، فإن نظرية القانون الحي في هذا البحث لا توضع فقط كمفهوم نظري، بل أيضًا كأداة تحليل لقراءة الواقع الاجتماعي الذي يحدث في الميدان، ولا سيما في ممارسات تقسيم الميراث من خلال «الصلح». وبالتالي، لا يقع تركيز الدراسة على التقييم المعياري للقانون الإسلامي، بل على كيفية ممارسة هذا القانون وتلقيه فعليًا في حياة المجتمع.

وفيما يتعلق بهذا البحث، فإن ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث هي شكل ملموس للقانون الحي. فـ«الصلح» ينشأ من وعي المجتمع لتقسيم الإرث بطريقة سلمية من خلال المشاورة، مع الالتزام بقيم العدالة والشريعة الإسلامية. لذلك، تصبح نظرية القانون الحي إطارًا مهمًا لتحليل ممارسة «الصلح» التي تتطور في المجتمع المسلم بقرية «بيربيك» بمنطقة «وارو» بمقاطعة «سيدوارجو[٨٧].«

---

[٨٦] Mohammad Daud Ali، *Hukum Islam: Pengantar Ilmu Hukum dan Tata Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٤، ص. ٢٣٩.

[٨٧] Lawrence M. Friedman، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation)، ١٩٧٥، ص. ١٥.

٤. الوعي القانوني والثقافة القانونية للمجتمع

يُعَدُّ الوعي القانوني والثقافة القانونية عنصرين مهمين يحددان كيفية فهم القانون وتنفيذه في حياة المجتمع. فالوعي القانوني يرتبط بمدى معرفة المجتمع وفهمه وموقفه تجاه القانون الساري، في حين تعكس الثقافة القانونية القيم والعادات وأنماط تفكير المجتمع في تفسير القانون. وهذان الجانبان مرتبطان ببعضهما البعض، ويؤثران مباشرة في فعالية تطبيق القانون.

يشرح سورجونو سوكانتو أن الوعي القانوني لدى المجتمع يُعَدُّ أحد العوامل التي تحدد ما إذا كان القانون فعالاً في الحياة الاجتماعية أم لا. فالوعي القانوني لا يرتبط فقط بمعرفة المجتمع بالقواعد القانونية، بل يشمل أيضًا موقف المجتمع وسلوكه تجاه هذا القانون.[٨٨] وبالتالي، سيكون تطبيق القانون أيسر إذا كان المجتمع لديه وعي بالامتثال للقانون بناءً على القناعة والحاجة الاجتماعية، وليس فقط بسبب وجود عقوبات.

في الممارسة العملية، لا يُطبَّق القانون فقط بسبب وجود قواعد مكتوبة، بل أيضًا بسبب القبول الاجتماعي للقيم التي يحتويها. فعندما تتوافق الأعراف القانونية مع قيم العدالة والمصلحة العامة التي تعيش في المجتمع، يصبح القانون أكثر قبولاً وامتثالاً. وعلى العكس من ذلك، إذا اعتُبر القانون غير متوافق مع الواقع الاجتماعي، فإن المجتمع غالبًا ما يبحث عن بدائل تسوية تُعتبر أكثر عدلاً وقبولاً جماعيًا[٨٩].

---

[٨٨] Soerjono Soekanto ، *Kesadaran Hukum dan Kepatuhan Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ١٩٨٢)، ص. ١٤٠

[٨٩] Soerjono Soekanto ، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١١١.

وقد قدم لورنس م. فريدمان مفهوم الثقافة القانونية كجزء من النظام القانوني الذي يعكس مواقف المجتمع وقيمه وتوقعاته تجاه القانون. فوفقًا لفريدمان، تحدد الثقافة القانونية كيفية استخدام المجتمع للقانون، أو الامتثال له، أو حتى تجنبه في الحياة اليومية.[٩٠] لذلك، فإن نجاح تطبيق القانون لا يتحدد فقط بمضمون القانون وبنية المؤسسات القانونية، بل أيضًا بالثقافة القانونية للمجتمع نفسه.

تتشكل الثقافة القانونية في المجتمع من خلال عملية طويلة من التفاعل الاجتماعي، والتقاليد، والخبرة الجماعية في حل القضايا القانونية. ففي كثير من الحالات، تتمتع الأعراف الاجتماعية والعادات الراسخة بقوة إلزامية كبيرة في تنظيم سلوك المجتمع. ثم تتطور هذه الأعراف لتصبح دليلاً مشتركًا في حل مختلف القضايا، بما في ذلك قضايا الأسرة مثل تقسيم الميراث[٩١].

في سياق المجتمع المسلم، لا يمكن فصل الممارسات القانونية التي تحدث داخل المجتمع عن الثقافة القانونية المتطورة. ومن منظور علم الاجتماع القانوني، يُشير هذا إلى أن القانون لا يُفهم فقط كقاعدة معيارية، بل أيضًا كظاهرة اجتماعية حية تتفاعل مع القيم الثقافية للمجتمع. لذلك، غالبًا ما تمر تطبيقات القانون بعملية تكيف مع الظروف الاجتماعية

---

[٩٠] Lawrence M. Friedman، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation، ١٩٧٥)، ص. ١٥.

[٩١] Satjipto Rahardjo، *Sosiologi Hukum: Perkembangan, Metode dan Pilihan Masalah* (Yogyakarta: Genta Publishing، ٢٠١٠)، ص. ١١٧.

المحلية، ليس بهدف إهمال القاعدة القانونية، بل كشكل من أشكال التكيف الاجتماعي؛ لكي تظل قيم العدالة والمصلحة العامة والانسجام محفوظة في الحياة الأسرية.

يمكن فهم ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث على أنها تجسيد للوعي القانوني والثقافة القانونية لدى المجتمع. فاختيار المجتمع حل تقسيم الميراث عن طريق المشاورات يُظهر وجود وعي بأن القانون لا يعمل فقط كقاعدة رسمية، بل أيضًا كوسيلة للحفاظ على العلاقات الأسرية. وبالتالي، فإن «الصلح» يعكس كيف يُطبَّق القانون بشكل سياقي وفقًا للقيم التي تعيش في المجتمع[٩٢].

٥. نظرية اليقين القانوني عند غوستاف رادبروخ *(Gustav Radbruch)*

يرى غوستاف رادبروخ*(Gustav Radbruch)* أنَّ القانون يقوم في جوهره على ثلاثة مبادئ أساسية، وهي :العدالة، واليقين القانوني، والمنفعة .وتمثِّل هذه المبادئ الغايات التي ينبغي أن يسعى القانون إلى تحقيقها في حياة المجتمع. ومع أنَّ هذه المبادئ قد تتعارض أحيانًا في التطبيق العملي، فإنَّ القانون المثالي هو الذي يوفِّق بينها ويحقِّق التوازن فيما بينها[٩٣].

ويؤكِّد رادبروخ أنَّ اليقين القانوني يُعدُّ عنصرًا جوهريًّا في النظام القانوني؛ إذ يضمن تطبيق الأحكام تطبيقًا ثابتًا ومتَّسقًا، ويُمكِّن أفراد المجتمع من توقُّع آثارها القانونية. ويتحقَّق هذا اليقين من خلال وجود قواعد قانونية واضحة، ومكتوبة، وملزمة، تكفل لجميع الأفراد حمايةً

---

[٩٢] Achmad Ali ، *Menguak Teori Hukum (Legal Theory) dan Teori Peradilan (Judicialprudence)* (Jakarta: Kencana)، ٢٠٠٩(، ص. ٢٢٥.

[٩٣] Gustav Radbruch، *Legal Philosophy*، ترجمة Kurt Wilk ، dalam *The Legal Philosophies of Lask, Radbruch, and Dabin* (Cambridge, MA: Harvard University Press)، ١٩٥٠، ص. ١٠٧–١٠٩.

قانونيةً على قدم المساواة. ومن دون اليقين القانوني، يقع المجتمع في حالة من الغموض بشأن الحقوق والواجبات التي تترتَّب على أفراده[٩٤].

ومع ذلك، لا يرى رادبروخ أنَّ الغاية من القانون تنحصر في تحقيق اليقين القانوني وحده؛ بل يقرِّر أنَّه إذا أدَّى التطبيق الحرفي للقانون، في بعض الأحوال، إلى ظلمٍ بيِّنٍ وجسيم، فإنَّ قيمة العدالة تُقدَّم على غيرها. ومن ثمَّ، ينبغي أن يُفهم القانون على أنَّه منظومةٌ تجمع بين اليقين القانوني، والعدالة، والمنفعة، بحيث يوفِّر الحماية القانونية ويُحقِّق في الوقت نفسه الإحساس بالعدالة لدى أفراد المجتمع[٩٥].

وفي سياق هذا البحث، تُستعمل نظرية غوستاف رادبروخ لتفسير العلاقة بين أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية التي تُحقِّق اليقين القانوني من خلال نظام الفرائض، وبين ممارسة الصلح التي جرى العمل بها في المجتمع. فأحكام الفرائض تُجسِّد قيمة اليقين القانوني؛ لأنَّ أنصبة الورثة قد بُيِّنت بيانًا واضحًا في القرآن الكريم، والسنة النبوية، ومجموعة الأحكام الإسلامية (*Kompilasi Hukum Islam*). أمَّا ممارسة الصلح، فتُبرز مراعاة العدالة الاجتماعية وتحقيق المصلحة عن طريق التشاور الأسري، بما يهدف إلى المحافظة على الانسجام بين أفراد الأسرة، وتجنُّب النزاعات بين الورثة.

---

[٩٤] Gustav Radbruch ، *Legal Philosophy*، ص. ١٠٩–١١٣.

[٩٥] Gustav Radbruch ، "Statutory Lawlessness and Supra-Statutory Law"، ترجمة Bonnie Litschewski Paulson dan Stanley L. Paulson، *Oxford Journal of Legal Studies*، المجلد ٢٦، العدد ١، ٢٠٠٦، ص. ٧–١٢.

وبناءً على ذلك، تُعدُّ نظرية غوستاف رادبروخ أساسًا مهمًّا في هذا البحث؛ لأنها تُبيّن أنَّ ممارسة الصلح في قسمة التركة لا تُفهم بوصفها ظاهرةً اجتماعيةً فحسب، كما تقرّره نظرية القانون الحي (*Living Law*)، وإنما تظلُّ أيضًا ضمن الإطار القانوني الذي يضمن تحقيق اليقين القانوني. ومن ثَمَّ، فإنَّ تحليل ممارسة الصلح لا يقتصر على الجوانب الاجتماعية ، بل يتناول كذلك مدى اتساق هذه الممارسة مع مبدأ اليقين القانوني الذي يُعدُّ أحد المقاصد الأساسية للقانون[٩٦].

٦. نطاق وتركيز علم الاجتماع القانوني في البحث

في هذا البحث، تم استخدام المقاربة الاجتماعية القانونية لتحليل ممارسة «الصلح» ليس من حيث توافقها مع القواعد القانونية الإسلامية نصيًا، بل من حيث كيفية فهم المجتمع لهذه الممارسة، وتنفيذها، وإعطائها معنى في الحياة الاجتماعية. وتضع هذه المقاربة القانون كجزء من الواقع الاجتماعي الديناميكي، مما يتيح رؤية كيف تتفاعل القواعد القانونية مع القيم الاجتماعية والثقافية وكذلك احتياجات المجتمع[٩٧].

يشمل تركيز البحث في هذه الدراسة عدة جوانب رئيسية، وهي: سلوك المجتمع في تنفيذ تقسيم الميراث، والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في اختيار ممارسة «الصلح»، وكيف يُفسر المجتمع مفهوم العدالة في سياق تقسيم التركة. بالإضافة إلى ذلك، يبحث هذا البحث

---

[٩٦] Gustav Radbruch ، *Legal Philosophy*، ص. ١٠٧–١١٣؛ serta Eugen Ehrlich *Fundamental Principles of the Sociology of Law* (Cambridge, MA: Harvard University Press)، ١٩٣٦، ص. ٤٨٩–٥٠٦.

[٩٧] Soerjono Soekanto ، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١٣.

أيضًا العلاقة بين القانون المعياري المستمد من أحكام الفرائض والقانون الحي في المجتمع، وذلك لفهم كيف يتفاعل كل منهما في الممارسة الاجتماعية[٩٨].

وبالتالي، فإن هذا البحث لا يهدف إلى تقييم صحة أو خطأ ممارسة «الصلح» استنادًا إلى الشريعة الإسلامية، بل إلى فهم هذه الظاهرة كجزء من ديناميكية المجتمع في الاستجابة للقانون وتطبيقه في الحياة اليومية. وهذه المقاربة تتماشى مع وجهة نظر علم الاجتماع القانوني التي تُركز الدراسة على القانون باعتباره «قانونًا في التطبيق*(law in action)*»، أي القانون كما يُطبَّق في الواقع الاجتماعي للمجتمع[٩٩].

٧. الفرق بين علم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع القانوني الإسلامي

علم الاجتماع القانوني هو فرع من فروع المعرفة يدرس القانون كظاهرة اجتماعية بشكل عام، مع التركيز على الجوانب التجريبية، أي كيفية فهم القانون وتطبيقه وتأثره بسلوك المجتمع. وهذا النهج لا يقتصر على نظام قانوني معين، بل ينظر إلى القانون في سياق التفاعل الاجتماعي الأوسع.[١٠٠] في المقابل، يُركز علم الاجتماع القانوني الإسلامي أكثر على دراسة كيفية تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع المسلم، مع الاستناد دائمًا إلى المعايير

---

[٩٨] Eugen Ehrlich، *Fundamental Principles of the Sociology of Law*، trans. Walter L. Moll (Cambridge, MA: Harvard University Press)، ١٩٣٦، ص. ٤٩٣.

[٩٩] Roscoe Pound ، *An Introduction to the Philosophy of Law* (New Haven: Yale University Press)، ١٩٢٢، ص. ١١٤.

[١٠٠] Soerjono Soekanto ، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١٧.

الشرعية كمرجع رئيسي. لذلك، يوجد في علم الاجتماع القانوني الإسلامي ميل إلى تقييم الممارسات الاجتماعية بناءً على مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية[١٠١].

يكمن الفرق الأساسي بينهما في اتجاه التحليل، حيث يُركز علم الاجتماع القانوني المحض على القانون كواقع اجتماعي يمكن ملاحظته دون اختبار مدى توافقه مع المعايير الدينية، بينما لا يزال علم الاجتماع القانوني الإسلامي يجعل الشريعة إطارًا مرجعيًا في قراءة الظواهر الاجتماعية.[١٠٢] وفي هذا البحث، تم استخدام المقاربة الاجتماعية القانونية، لأن تركيز الدراسة يقع على سلوك المجتمع والديناميكيات الاجتماعية في ممارسة تقسيم الميراث، خاصة في تطبيق «الصلح»، وليس على التقييم المعياري لمدى توافق هذه الممارسة مع الشريعة الإسلامية.

ونتيجة لاختيار هذا المنهج، فإن تحليل البحث سيركز بشكل أكبر على كيفية تشكّل ممارسة «الصلح» وتنفيذها والاحتفاظ بها في الحياة الاجتماعية للمجتمع، وليس على ما إذا كانت هذه الممارسة تتوافق أو لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من الناحية المعيارية. وبذلك، يسعى هذا البحث إلى وضع القانون كجزء من الواقع الاجتماعي الحي

---

[١٠١] A. Shomad، *Hukum Islam: Penormaan Prinsip Syariah dalam Hukum Indonesia* (Jakarta: Kencana، ٢٠١٠)، ص. ٤٥.

[١٠٢] Satjipto Rahardjo، *Sosiologi Hukum: Perkembangan Metode dan Pilihan Masalah* (Yogyakarta: Genta Publishing، ٢٠١٠)، ص. ٢٥.

والمتطور في المجتمع (القانون الحي)، وليس مجرد نظام من القواعد يُختبر من حيث صوابه أو خطئه بشكل معياري[١٠٣].

ج. العوامل الاجتماعية التي تؤثر في ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث

لا تتأثر ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث فقط بفهم القانون الإسلامي، بل أيضًا بعوامل اجتماعية متنوعة تتطور في حياة المجتمع. فمن منظور علم الاجتماع القانوني، غالبًا ما يتأثر تطبيق القانون بالقيم الثقافية، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، وأنماط العلاقات الأسرية، وكذلك بكيفية فهم المجتمع للعدالة والوئام الاجتماعي. لذلك، يمكن فهم ممارسة «الصلح» على أنها شكل من أشكال التكيف الاجتماعي الذي يقوم به المجتمع لحل مسائل الميراث وفقًا للاحتياجات والظروف التي يواجهها[١٠٤].

أ. ثقافة المشاورة في المجتمع

تُعَدُّ ثقافة المشاورة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في ممارسة «الصلح» لتقسيم الميراث. ففي حياة المسلمين في إندونيسيا، يُنظَر إلى المشاورة باعتبارها وسيلة لحل المشكلات تُعزز الحوار والاتفاق والسلام. وقد أصبحت المشاورة جزءًا من الثقافة القانونية للمجتمع في حل مختلف القضايا الأسرية، بما في ذلك تقسيم الميراث[١٠٥].

---

[١٠٣] Eugen Ehrlich ، *Fundamental Principles of the Sociology of Law*، trans. Walter L. Moll (Cambridge MA: Harvard University Press)، ١٩٣٦، ص. ٤٩٣.

[١٠٤] Soerjono Soekanto ، *Sosiologi Hukum: Suatu Pengantar* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٠(، ص. ١١٠.

[١٠٥] Satjipto Rahardjo, *Sosiologi Hukum: Perkembangan, Metode dan Pilihan Masalah* (Yogyakarta: Genta Publishing)، ٢٠١٠، ص. ١١٧.

وفي تطبيق تقسيم الإرث، تُجرى المشاورة لكي يكون القرار المتخذ مقبولاً لدى جميع الورثة، دون إثارة النزاع. ويميل المجتمع إلى اعتبار أن التوافق الجماعي أكثر قدرة على الحفاظ على العلاقات الأسرية من التقسيم الذي يتم بشكل أحادي أو بشكل جامد وفقًا للأحكام الرسمية. لذلك، غالبًا ما يُختار «الصلح» كآلية لتقسيم الميراث، لأنه يُنظر إليه على أنه يعكس قيم الأسرة والتضامن[١٠٦].

ب. الحفاظ على انسجام الأسرة

يُعَدُّ عامل انسجام الأسرة سببًا مهمًا أيضًا يجعل المجتمع يختار ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث. ففي كثير من الحالات، يُفضِّل المجتمع تحقيق علاقات أسرية هادئة على التمسك بتقسيم قد يُثير نزاعًا بين الورثة. وغالبًا لا يُنظر إلى تقسيم الميراث كمسألة قانونية فحسب، بل يرتبط أيضًا بالعلاقات العاطفية، واحترام أفراد الأسرة، والاستقرار الاجتماعي داخل الأسرة[١٠٧].

الرغبة في تجنب النزاعات العائلية تجعل المجتمع يُفضِّل طريق المشاورة والتوافق الجماعي. ففي ظروف معينة، يوافق بعض الورثة على تقليل حصصهم أو التنازل عن حقوقهم من أجل الحفاظ على العلاقات الأسرية بشكل متناغم. وتُوضح ممارسات

---

[١٠٦] Abdul Manan ، *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam di Indonesia* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٧، ص. ١٥١.

[١٠٧] Ahmad Rofiq ، *Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٣(، ص. ٣٨١.

كهذه أن قيم السلام والوئام الاجتماعي لها تأثير قوي في تنفيذ تقسيم الميراث في المجتمع[١٠٨].

ت. العامل الاقتصادي

يُعَدُّ الوضع الاقتصادي للأسرة أيضًا أحد العوامل المؤثرة في ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث. ففي بعض الحالات، يُقسَّم الميراث مع مراعاة الحالة الاقتصادية لكل وارث. وغالبًا ما يحظى الورثة ذوو الوضع الاقتصادي الضعيف، أو الذين لم يحصلوا بعد على وظيفة ثابتة، أو الذين يتحملون مسؤولية إعالة الأسرة، باهتمام أكبر أثناء عملية المشاورة حول تقسيم الميراث[١٠٩].

إضافة إلى ذلك، يرتبط العامل الاقتصادي أيضًا بمحاولة الحفاظ على أصول الأسرة حتى لا تتفكك أو تفقد قيمتها الاقتصادية. فعمليًا، تختار بعض الأسر تسليم إدارة بعض الممتلكات إلى أحد الورثة الذي يُعتقد أنه أكثر قدرة على إدارة أصول الأسرة بشكل منتج. وتُشير هذه الحالة إلى أن الاعتبارات الاقتصادية لها تأثير كبير في تشكيل نمط تقسيم الميراث المتطور في المجتمع[١١٠].

ث. تأثير التحديث وتغير نمط التفكير

يُسهم التحديث والتطور الاجتماعي في التأثير على طريقة نظر المجتمع إلى تقسيم الميراث. فالتغير في مستوى التعليم، والوصول إلى المعلومات، وتطور الفكر حول المساواة

---

[١٠٨] Soerjono Soekanto ، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١١٢.

[١٠٩] Amir Syarifuddin ، *Hukum Kewarisan Islam* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٥، ص. ٢٩٥.

[١١٠] الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٨ ، ص. ٤١٨.

والعدالة الاجتماعية، كلها تجعل المجتمع أكثر انفتاحًا على الأشكال المختلفة لتسوية الميراث خارج إطار التقسيم النصي للفرائض[١١١].

يميل المجتمع الحديث إلى النظر إلى العدالة ليس فقط بناءً على الأحكام المعيارية، بل أيضًا بناءً على الظروف الاجتماعية واحتياجات الأسرة. لذلك، تتطور ممارسة «الصلح» كصيغة للتكيف مع تغير نمط تفكير المجتمع الذي أصبح أكثر مرونة وسياقية في فهم تقسيم الميراث. ومن منظور علم الاجتماع القانوني، تُظهر هذه الحالة أن القانون يواصل التفاعل مع التطورات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع[١١٢].

ج. تأثير البيئة الاجتماعية وشخصيات المجتمع

تتأثر ممارسة «الصلح» أيضًا بالبيئة الاجتماعية ودور الشخصيات المجتمعية المحيطة بأسرة الورثة. ففي حياة المجتمع، غالبًا ما يكون رجال الدين، وكبار السن في القرية، أو شخصيات الأسرة هم الذين يقدمون النصائح والتوجيهات في عملية تقسيم الميراث. وكثيرًا ما يكون رأي هؤلاء الشخصيات المجتمعية ذا تأثير كبير في تشكيل قرارات الأسرة المتعلقة بتقسيم الميراث[١١٣].

---

[١١١] Hadi Sabari Yunus ، *Kota dan Permasalahannya* (Yogyakarta: Pustaka Pelajar)، ٢٠٠٨، ص. ٨٧–٨٩.

[١١٢] Lawrence M. Friedman ، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation)، ١٩٧٥)، ص. ١٥.

[١١٣] Mohammad Daud Ali ، *Hukum Islam: Pengantar Ilmu Hukum dan Tata Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٤، ص. ٢٣٩.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الممارسات التي تطورت وتناقلها الأبناء عن الآباء في المجتمع تؤثر أيضًا في طريقة حل المجتمع لقضايا الميراث. فعندما تصبح ممارسة «الصلح» عادة اجتماعية يُعتقد أنها قادرة على الحفاظ على الانسجام الأسري، يميل المجتمع إلى الاحتفاظ بتلك الصيغة وتكرارها في تقسيم الميراث للأجيال القادمة. ومن منظور «القانون الحي»، يُظهر هذا أن الممارسات القانونية الحية في المجتمع غالبًا ما تتشكل من عادات اجتماعية مقبولة وملتزم بها جماعيًا[١١٤].

وبالتالي، لا يمكن فصل ممارسة «الصلح» في تقسيم الميراث عن تأثير العوامل الاجتماعية التي تتطور في المجتمع. فثقافة المشاورة، والرغبة في الحفاظ على انسجام الأسرة، والظروف الاقتصادية، والتحديث، بالإضافة إلى تأثير البيئة الاجتماعية، كلها عوامل مهمة تشكل طريقة فهم المجتمع وتنفيذه لتقسيم الإرث. وتُظهر هذه العوامل أن الممارسة القانونية في المجتمع لا تتأثر فقط بالمعايير الرسمية، بل أيضًا بالقيم الاجتماعية والثقافة القانونية التي تعيش في حياة المجتمع اليومية.

ح. **ممارسة الميراث كظاهرة اجتماعية**

١. الميراث في العلاقات الاجتماعية الأسرية

لا يتعلق تقسيم الميراث فقط بانتقال حقوق ملكية الأموال من المُوَرِّث إلى الورثة، بل يرتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات الاجتماعية التي تتطور داخل الأسرة. ففي الممارسة

[١١٤] Eugen Ehrlich ، *Fundamental Principles of the Sociology of Law*، trans. Walter L. Moll (Cambridge, MA: Harvard University Press)، ١٩٣٦، ص. ٤٩٣.

الحياتية للمجتمع، غالبًا ما تشتمل مسألة الميراث على علاقات عاطفية، وقرب بين أفراد الأسرة، واحترام للوالدين، وكذلك الدور الاجتماعي لكل وارث داخل الأسرة. لذلك، لا يُفهم تقسيم الميراث كمسألة قانونية فحسب، بل كجزء من الديناميكيات الاجتماعية للأسرة[١١٥].

لِلعلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة تأثير كبير في عملية تقسيم الميراث. فالقرب العاطفي، والمساهمة في رعاية الوالدين، والمسؤولية تجاه الأسرة، وكذلك الحالة الاقتصادية للورثة، غالبًا ما تكون اعتبارات في تحديد شكل التقسيم الذي يُرى أنه مناسب. ففي بعض الحالات، يحظى الورثة الذين كانوا أثناء حياتهم أكثر عونًا للوالدين أو حرصًا على استمرارية الأسرة باهتمام أكبر في عملية تقسيم الميراث[١١٦].

بالإضافة إلى ذلك، يؤثر بنيان العلاقات داخل الأسرة أيضًا في عملية اتخاذ القرار بشأن تقسيم الميراث. فغالبًا ما يلعب الشخص البارز في الأسرة الذي يُعتبر كبير السن أو له نفوذ اجتماعي معين دورًا مهمًا في تحديد اتجاه المشاورات العائلية. وتُشير هذه الحالة إلى أن ممارسة تقسيم الميراث لا يمكن فصلها عن أنماط العلاقات الاجتماعية الحية داخل الأسرة والمجتمع[١١٧].

---

[١١٥] Soerjono Soekanto ، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١١٢.

[١١٦] Abdul Manan ، *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam di Indonesia* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٧، ص. ١٥٨.

[١١٧] Satjipto Rahardjo *Sosiologi Hukum: Perkembangan, Metode dan Pilihan Masalah* (Yogyakarta: Genta Publishing)، ٢٠١٠، ص. ٢٥.

وهكذا، يمكن فهم تقسيم الميراث في المجتمع كجزء من العلاقات الاجتماعية الأسرية التي تشمل الاعتبارات العاطفية والاجتماعية والثقافية. وتُظهر هذه النظرة أن ممارسة الميراث لا تُنفَّذ فقط بناءً على القواعد المعيارية، بل تتأثر أيضًا بالديناميكيات الاجتماعية التي تنشأ داخل الأسرة[١١٨].

٢. المشاورة الاجتماعية في تقسيم الميراث

في الممارسة الحياتية للمجتمع، غالبًا ما يتم تقسيم الميراث عن طريق المشاورة الاجتماعية بين الورثة. وتنشأ هذه المشاورة لأن لكل فرد من أفراد الأسرة ظروفًا واحتياجات ووجهات نظر مختلفة بشأن شكل التقسيم الذي يعتبر عادلاً. لذلك، لا يتم تقسيم الميراث دائمًا بطريقة نصية بناءً على الأحكام المعيارية، بل من خلال عملية المشاورة والتكيف الاجتماعي بين الورثة[١١٩].

تُجرى المشاورة الاجتماعية في تقسيم الميراث عادةً للحفاظ على العلاقات الأسرية وتجنب النزاعات بين الورثة. ففي هذه العملية، يتبادل الورثة الآراء، ويأخذون في الاعتبار ظروف كل منهم، ويسعون إلى إيجاد شكل من أشكال التقسيم مقبول لدى الجميع. وغالبًا ما يحدث التنازل في صورة تخفيض الحقوق، أو التنازل عن جزء معين، أو التقسيم بناءً على احتياجات الأسرة[١٢٠].

---

[١١٨] Lawrence M. Friedman, *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation)، ١٩٧٥، ص. ١٥.

[١١٩] Soerjono Soekanto، *Sosiologi Hukum: Suatu Pengantar* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٠، ص. ١١٠.

[١٢٠] Ahmad Rofiq، *Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٣، ص. ٣٨١.

تُظهر المشاورة في تقسيم الميراث أن المجتمع يُفضِّل تحقيق التوافق الجماعي على التمسك بتقسيم قد يُثير النزاعات. وفي هذا السياق، لا يُفهم تقسيم الميراث كمجرد عملية قانونية، بل كعملية اجتماعية تهدف إلى الحفاظ على توازن العلاقات بين أفراد الأسرة.

ومن منظور علم الاجتماع القانوني، تُظهر المفاوضات الاجتماعية أن القانون في المجتمع لا يُطبَّق دائمًا بصرامة، بل يمر بعملية تكيّف مع الاحتياجات الاجتماعية المتطورة. وقد وصف يوجين إيرليش هذه الحالة بأنها «القانون الحي»، أي القانون الذي يعيش ويُمارس مباشرة من قبل المجتمع استنادًا إلى قيمهم واحتياجاتهم الاجتماعية[١٢١].

وبالتالي، فإن المشاورات الاجتماعية في تقسيم الميراث تُظهر وجود علاقة وثيقة بين القانون والواقع الاجتماعي للمجتمع. وتصبح هذه الممارسة أحد أشكال التكيف الاجتماعي في تنفيذ قانون الميراث الإسلامي من خلال آلية المشاورة والتوافق الجماعي .بناء العدالة المجتمعية في تقسيم الميراث إن مفهوم العدالة في تقسيم الميراث لا يُفهم دائمًا بنفس الطريقة من قبل المجتمع. ففي قانون الميراث الإسلامي، تتحقق العدالة من خلال أحكام الفرائض التي تحدد حصة كل وارث بشكل نسبي. ولكن في الممارسة الاجتماعية، غالبًا ما يكون للمجتمع فهمه الخاص حول شكل التقسيم الذي يُعتبر عادلاً بناءً على ظروف الأسرة واحتياجاتها.

---

[١٢١] Mohammad Daud Ali، *Hukum Islam: Pengantar Ilmu Hukum dan Tata Hukum Islam di Indonesia* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠١٤، ص. ٢٣٩.

في حياة المجتمع، كثيرًا ما يُفهم العدل بشكل سياقي، أي أنه تقسيم يُعتقد أنه قادر على خلق توازن اجتماعي ويكون مقبولاً من جميع أفراد الأسرة. لذلك، فإن اعتبارات مثل الحالة الاقتصادية للورثة، والمساهمات تجاه الأسرة، أو المسؤولية في رعاية الوالدين، غالبًا ما تكون أساسًا في تحديد شكل تقسيم الميراث[١٢٢].

إن فهم المجتمع للعدالة يُظهر أن العدالة لا تُنظر إليها فقط على أنها توافق مع القواعد الرسمية، بل أيضًا كجهد للحفاظ على الانسجام والمصلحة الأسرية. ففي بعض الحالات، يُعتبر التقسيم المخالف للأحكام المعيارية أكثر عدلاً، لأنه قادر على تجنب النزاعات والحفاظ على العلاقات الأسرية بشكل متناغم.

٣. بناء العدالة المجتمعية في تقسيم الميراث

إن مفهوم العدالة في تقسيم الميراث لا يُفهم دائمًا بنفس الطريقة من قبل المجتمع. ففي قانون الميراث الإسلامي، تتحقق العدالة من خلال أحكام الفرائض التي تحدد حصة كل وارث بشكل نسبي. ولكن في الممارسة الاجتماعية، غالبًا ما يكون للمجتمع فهمه الخاص حول شكل التقسيم الذي يُعتبر عادلاً بناءً على ظروف الأسرة واحتياجاتها[١٢٣].

في حياة المجتمع، كثيرًا ما يُفهم العدل بشكل سياقي، أي أنه تقسيم يُعتقد أنه قادر على خلق توازن اجتماعي ويكون مقبولاً من جميع أفراد الأسرة. لذلك، فإن اعتبارات مثل

---

[١٢٢] Eugen Ehrlich، *Fundamental Principles of the Sociology of Law*، trans. Walter L. Moll (Cambridge, MA: Harvard University Press)، ١٩٣٦، ص. ٤٩٣.

[١٢٣] Amir Syarifuddin، *Hukum Kewarisan Islam* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٥، ص. ٢٥–٢٧.

الحالة الاقتصادية للورثة، والمساهمات تجاه الأسرة، أو المسؤولية في رعاية الوالدين، غالبًا ما تكون أساسًا في تحديد شكل تقسيم الميراث[١٢٤].

إن فهم المجتمع للعدالة يُظهر أن العدالة لا تُنظر إليها فقط على أنها توافق مع القواعد الرسمية، بل أيضًا كجهد للحفاظ على الانسجام والمصلحة الأسرية. ففي بعض الحالات، يُعتبر التقسيم المخالف للأحكام المعيارية أكثر عدلاً، لأنه قادر على تجنب النزاعات والحفاظ على العلاقات الأسرية بشكل متناغم[١٢٥].

من منظور علم الاجتماع القانوني، يتأثر بناء العدالة في المجتمع بالثقافة القانونية التي تتطور في الحياة الاجتماعية. ويوضح لورنس م. فريدمان أن الثقافة القانونية تؤثر في طريقة فهم المجتمع للقانون وتنفيذه وتكييفه مع الواقع الاجتماعي الذي يواجهونه[١٢٦].

وبالتالي، فإن بناء العدالة في المجتمع عند تقسيم الميراث يظهر أن القانون لا يفهم فقط كقاعدة رسمية، بل أيضا كجزء من الحياة الاجتماعية التي تتطور باستمرار. فكيفية فهم المجتمع للعدالة في تقسيم الميراث تصبح أحد العوامل التي تدفع إلى انتشار ممارسة «الصلح» كوسيلة لحل الميراث تعتبر أكثر ملاءمة لاحتياجات الأسرة وواقعها الاجتماعي.

---

[١٢٤] Abdul Manan ، *Aneka Masalah Hukum Perdata Islam di Indonesia* (Jakarta: Kencana)، ٢٠١٧، ص. ١٥٦.

[١٢٥] Soerjono Soekanto ، *Pokok-Pokok Sosiologi Hukum* (Jakarta: Rajawali Pers)، ٢٠٠٩، ص. ١١٢.

[١٢٦] Lawrence M. Friedman ، *The Legal System: A Social Science Perspective* (New York: Russell Sage Foundation)، ١٩٧٥، ص. ١٥.

خ. الدراسات السابقة

١. خَطِيفَتُل دِيفِي نُوفِيتَاسَارِي (٢٠٢٤) في مقالها بعنوان «الصلح كطريقة لتقسيم الإرث من منظور القانون التقدمي» المنشور في مجلة «المِعْرَاج: مجلة الدراسات الإسلامية والإنسانية»، ناقشت الكاتبة مفهوم «الصلح» كبديل لتقسيم الإرث يُعتبر أكثر تكيفًا مع احتياجات المجتمع الحديث.[١٢٧] وتبرز هذه الدراسة كيف يمكن أن يكون «الصلح» حلاً تقدميًا لحل الخلافات بين الورثة، مع التأكيد على مبدأ المصلحة والاتفاق والعدالة الجوهرية.

الفرق مع هذا البحث :أن البحث السابق يركز على البناء النظري بمنهجية القانون التقدمي، بينما يركز هذا البحث بشكل أكبر على التحليل السوسيولوجي لممارسات «الصلح» في مجتمع قرية «بيربيك»؛ لرؤية كيف تشكِّل القيم الاجتماعية والثقافية تفضيلات المجتمع تجابدائل تقسيم الإرث.

٢. محمد عبدو (٢٠٢٤) في مقاله بعنوان «تسوية تقسيم الإرث دون اللجوء إلى المحكمة من خلال طريقة الصلح» المنشور في مجلة «أَحْوَالُنَا: مجلة القانون الأسري الإسلامي»، تشرح هذه الدراسة كيف يُستخدم «الصلح» في تسوية نزاعات الإرث على مستوى الأسرة.[١٢٨] ويتركز الاهتمام الأساسي على آلية الوساطة، وعوامل نشوب النزاع، وفعالية «الصلح» كطريقة سلمية في حل النزاعات.

---

[١٢٧] Khotifatul Defi Nofitasari ، "Taṣāluḥ Sebagai Metode Pembagian Waris Perspektif Hukum Progresif"، *Al-Mikraj: Jurnal Studi Islam dan Humaniora*، مج ٥، ع ١.(٢٠٢٤)

[١٢٨] Muhammad Abduh ، "Penyelesaian Pembagian Warisan Tanpa Melalui Pengadilan Melalui Metode Tashaluh"، *Ahwaluna: Jurnal Hukum Keluarga Islam*، مج ٤، ع ١.(٢٠٢٤)

الفرق مع هذا البحث :أن الدراسة المذكورة تركز على «الصلح» كحل عند نشوب النزاع، بينما تدرس هذه الدراسة «الصلح» في سياق المجتمع الذي يختاره منذ البداية كنمط لتقسيم الإرث، وليس فقط كآلية لحل النزاعات.

٣. **م. أ. حَمْزَاوِي (٢٠٢٣)** في مقاله بعنوان «التَّخَارُج: الحل الشرعي لتقسيم الإرث بشكل سلمي» المنشور في مجلة «إِبْدَاعِيَّة: مجلة علمية»، يوضح الكاتب مفهوم «التَّخَارُج»، وهو شكل من أشكال الصلح بين الورثة يعادل فقهيًا «الصلح».[١٢٩] وتشرح هذه الدراسة الأساس القانوني، والشروط الصحيحة، وكذلك أمثلة على تطبيق التخارج في الأسرة المسلمة.

الفرق مع هذا البحث :أن بحث حمزاوي يركز أكثر على دراسة الفقه النصي المعياري، بينما يستخدم هذا البحث منهجًا سوسيولوجيًا لاستقصاء الأسباب الاجتماعية والثقافية والعلاقات الأسرية التي تجعل مجتمع «بيربيك» يختار «الصلح» كبديل لتقسيم الإرث.

٤. **حَمْدَانِي (٢٠٢٠)** في مقاله بعنوان «مفهوم التَّخَارُج: بديل لتقسيم الميراث» المنشور في مجلة «الحِسَاب: مجلة الاقتصاد والقانون الإسلامي»، يشرح الكاتب مفهوم «التَّخَارُج» بشكل شامل، بما في ذلك إجراءات التنفيذ، ومبادئ التراضي، ومكانته كبديل عن نظام الفرائض في ظروف معينة[١٣٠].

---

[١٢٩] M. A. Hamzawi، *"Takharuj: Solusi Syar'i Pembagian Waris Secara Damai"*، *Inovatif: Jurnal Ilmiah*، مج ٩، ع ٢ (سبتمبر ٢٠٢٣).

[١٣٠] H. Hamdani، "Konsep Takharuj: Alternatif Pembagian Warisan"، *Al-Hisab: Jurnal Ekonomi Syariah*، مج ١، ع ١ (ديسمبر ٢٠٢٠).

الفرق مع هذا البحث :يكمن في جانب المنهجية؛ فحمداني ناقش التخارج من منظور نظري وأساس قانوني فقط، بينما يركز هذا البحث على التحليل الاجتماعي التجريبي لرؤية كيفية ممارسة «الصلح» في حياة مجتمع قرية «بيربيك» وكيف تؤثر القيم الاجتماعية في اختيارات تقسيم الإرث.

٥. **خُطَيْب (٢٠٢٠)** في بحثه بعنوان «ممارسة الصلح في تقسيم التركة من منظور القانون الإسلامي والقانون الوضعي (تحليل حكم محكمة سيتوبوندو الدينية رقم ١٧٧٢/پ.د.ج/٢٠٢٠/پ.أ.سيت)»، قام المؤلف بدراسة كيفية تطبيق «الصلح» في أحكام المحكمة الدينية.[١٣١] ويوضح هذا البحث اعتبارات القاضي، والموقف القانوني لـ«الصلح» في الفقه وتجميع القانون الإسلامي(KHI) ، وكيف يتم إضفاء الطابع القانوني على اتفاق الورثة.

الفرق مع هذا البحث :أن البحث المشار إليه ركز على تحليل أحكام المحكمة، بينما يبحث هذا البحث في ممارسة «الصلح» على مستوى المجتمع القروي دون الارتباط بعملية التقاضي، وذلك باستخدام منهج سوسيولوجي لرصد الديناميكيات الاجتماعية والثقافية التي تشكِّل هذه الممارسة.

---

[١٣١] Khotib ، *Praktik Tashaluh dalam Pembagian Harta Waris Perspektif Hukum Islam dan Hukum Positif* (Analisis Putusan Pengadilan Agama Situbondo No. ١٧٧٢/Pdt.G/٢٠٢٠/PA.Sit) بحث جامعي، ٢٠٢٠.

الجدول ٢.١

الدراسات السابقة

م	الباحث (السنة)	عنوان البحث	التركيز / نتائج البحث	الفرق مع هذا البحث
١	خَطِيفَتُل دِيفِي نُوفِيتَّاسَاري (٢٠٢٤)	الصلح كطريقة » لتقسيم الإرث من منظور القانون «التقدمي	يدرس «الصلح» كطريقة بديلة لتقسيم الإرث تتسم بالتكيف من خلال مقاربة القانون التقدمي، ويؤكد على مبدأ المصلحة والعدالة الجوهرية في اتفاق الورثة.	هذا البحث نظري ومعياري، بينما يركز هذا البحث على التحليل السوسيولوجي لممارسة «الصلح» في سياق «مجتمع قرية «بيربيك.
٢	محمد عبدو (٢٠٢٤)	تسوية تقسيم » الإرث دون اللجوء إلى المحكمة من خلال طريقة «الصلح	يوضح دور «الصلح» كآلية سلمية عند حدوث نزاع في الإرث، ويسلط الضوء على	تتناول هذه المقالة «الصلح» كحل عند وقوع النزاع، بينما ينظر هذا البحث إلى «الصلح» كنمط لتقسيم الإرث منذ

			عملية الوساطة وأسباب النزاع وفعالية الاتفاق.	البداية في المجتمع دون انتظار النزاع.
٣	م. أ. حَمْزَاوِي (٢٠٢٣)	التَّخَارُج: الحل » الشرعي لتقسيم الإرث بشكل «سلمي	يشرح مفهوم «التَّخَارُج» من الناحية الفقهية، بما في ذلك الأساس القانوني والشروط الصحيحة وتطبيقاته كبديل للصلح في الإرث.	يركز هذا البحث على الدراسة الفقهية المعيارية، بينما يستخدم هذا البحث مقاربة سوسيولوجية تجريبية لممارسة «الصلح» في الحياة الاجتماعية لمجتمع «بيربيك».
٤	ح. حَمْدَانِي (٢٠٢٠)	مفهوم التَّخَارُج: » بديل لتقسيم «الميراث	يدرس «التَّخَارُج» كبديل لنظام الفرائض مع التركيز على التراضي وإجراءات التنفيذ.	هذا البحث نظري مفاهيمي، بينما يركز هذا البحث على الممارسة الميدانية، ولا سيما كيف تؤثر القيم الاجتماعية والثقافية في اختيار «الصلح».
٥	خُطَيْب (٢٠٢٠)	ممارسة الصلح » في تقسيم التركة من	يحلل حكم المحكمة الدينية	يرتبط هذا البحث بتحليل حكم المحكمة، بينما يبحث

		منظور القانون الإسلامي والقانون الوضعي (تحليل حكم محكمة سيتوبوندو الدينية رقم ١٧٧٢/پ.د.ج/٢٠ «٢٠/پ.أ.سيت)	الذي طبق «الصلح»، ويستعرض اعتبارات القاضي والأساس القانوني وشرعية «الصلح».	هذا البحث في ممارسة المجتمع مباشرة، وليس في سياق التقاضي، مع التركيز على الديناميكيات الاجتماعية والثقافية «لمجتمع «بيربيك.

عموماً، تشير الدراسات السابقة إلى أن النقاش حول «الصلح» و«التخارج» كان موجهاً أكثر نحو الجانب المعياري، والفقهي، أو القانون الوضعي، وكذلك في سياق حل النزاعات أو تحليل أحكام المحاكم. وهذا التركيز يوضح أن الدراسات القائمة تميل إلى وضع «الصلح» كمفهوم قانوني يناقش نظرياً، أو كآلية لحل النزاعات التي حدثت فعلاً، لا كممارسة اجتماعية حية في حياة المجتمع اليومية.

وعلى عكس هذه الدراسات، تركز هذه الدراسة على ممارسة «الصلح» في الحياة الاجتماعية لمجتمع قرية «بيربيك» باستخدام منهجية علم الاجتماع القانوني؛ لرؤية كيف تؤثر العوامل الاجتماعية والثقافية والعلاقات الأسرية في ممارسة تقسيم الإرث.